

خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر



جميع الحقوق محفوظة © للاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢.

ويرحَّب بأية طلبات للحصول على الحق في استخراج نسخ من هذا العمل أو أية أجزاء منه أو ترجمتها على أن يتم إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويجوز للبرلمانيين ومؤسساتهم البرلمانية نسخ هذا النص أو ترجمته من دون الحصول على إذن بذلك ولكن يرجى منهم إعلام الاتحاد البرلماني الدولي بذلك.

حقوق الصور: حقوق المؤلف والنشر © لجميع الصور محفوظة للاتحاد البرلماني الدولي، باستثناء حقوق المؤلف والنشر. © للصورة على الصفحة ١٨ فهي محفوظة للبرلمان التنزاني.

ISBN: 978-92-9142-556-3

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاعي أو تحويله بأي شكل أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي. ونرحَّب بطلبات الحصول على حق نسخ أو ترجمة هذا العمل أو أجزاء منه وينبغي إرسال الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

وتوزَّع هذه المطبوعة شرط ألا تتم إعارتها أو التصرف بها بأي طريقة أخرى بما في ذلك على أساس تجاري من دون موافقة مسبقة من الناشر، وبأي شكل غير الشكل الذي نشرت به وشرط أن يستوفي الناشر اللاحق نفس الشروط.

خطة العمل لبرمانات تراعي الجندر



قائمة المحتويات

٧	الجزء ١: الديباجة والأهداف
٨	الديباجة
١٠	الأهداف
١٣	الجزء ٢: مجالات العمل الرئيسية للخطة
١٤	مجال العمل الأول: زيادة عدد النساء في البرلمان وتحقيق المساواة في المشاركة
١٦	مجال العمل الثاني: تقوية تشريعات وسياسات المساواة في الجندر
٢٠	مجال العمل الثالث: إدماج المساواة في الجندر في جميع أعمال البرلمان
٢٤	مجال العمل الرابع: إنشاء أو تحسين بنية تحتية وثقافة برلمانية تراعي الجندر
	مجال العمل الخامس: ضمان تشارك جميع أعضاء البرلمان
٢٦	في مسؤولية المساواة في الجندر - رجالاً ونساءً
	مجال العمل السادس: تشجيع الأحزاب السياسية
٢٨	لتكون نصيرة المساواة في الجندر
	مجال العمل السابع: تعزيز مراعاة الجندر
٣٠	والمساواة في الجندر بين كادر البرلمان
٣٣	الجزء ٣: تنفيذ خطة العمل
٣٤	إطلاق وتنفيذ الإصلاح الذي يُراعي الجندر في البرلمان
٣٦	دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانات التي تراعي الجندر
٣٩	الملحق: تعريفات أساسية

خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر

أقرتها بالإجماع الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي (IPU)

(مدينة كوبيك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي،

بعد أن عُرضت عليها خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر،

ونظراً لأن الوثيقة قد تمخضت عن عملية مكثفة من المشاورات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها بأن الوثيقة الناتجة عن هذه العملية تقترح حلولاً ملموسة لحالات ومواقف مشتركة بين جميع الدول وفي الوقت نفسه تقدم مجموعة واسعة من الخيارات التي تستجيب لمواقف فردية - على الصعيدين الوطني والإقليمي - وأنها تمثل أساساً مشتركاً للنهوض ببرلمانات تراعي الجندر في جميع الدول،

١- تُقرّر تبني خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر؛

٢- وتُشجّع بقوة الأعضاء على لفت انتباه برلماناتهم وحكوماتهم إلى خطة العمل هذه، والعمل على نشرها على أوسع نطاق ممكن وتنفيذها على المستوى الوطني؛

٣- وتطلب من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يضمن تعميم هذه الوثيقة على أوسع نطاقٍ ممكن على المستوى الدولي وتعزيز تنفيذها على المستوى الوطني.

خطة العمل
لبرماتات تراعي الجندر



الجزء

.....
الديباجة والأهداف

الديباجة

تقتضي الديمقراطية تقييماً وإعادة تقييم مستمرين. وقد شهد القرن العشرين واحداً من أعظم التغييرات في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ألا وهو شمول أعداد متزايدة من النساء، سواء بصفتهم ناخبات وعضوات في البرلمان.

وموازاة ذلك، أصبحت المساواة في الجندر وتمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الدولية في مجالي السياسة والتنمية، وتم الاعتراف بأنهما يقعان في قلب التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق تلك الأهداف. وتعني المساواة في الجندر بأن النساء والرجال يتمتعون بحقوق ومسؤوليات وفرص كاملة ومتساوية. وتعتبر المساواة في الجندر وتمكين المرأة من حقوق الإنسان التي تقتضي تعبيراً سياسياً وقانونياً. ويتعين على الدول أن تعزز وتحترم وتحمي حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك المساواة في الجندر.

ويتطلب إحراز تقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراء مباشر. وفي الوقت الذي قد تضطر فيه إجراءات محددة أن تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي والديني الفردي للبرلمانات حول العالم، فإن التقدّم يتطلب في الأساس تغييراً واسع النطاق في المواقف والتصورات.

وتحتل البرلمانات وضعاً جيداً يؤهلها بأن تكون نصيرة هدف المساواة في الجندر. فالغاية من البرلمانات هي مرآة المجتمع، وبالتالي يجب عليها أن تعكس الديناميكية المتغيرة لجمهور الناخبين.

وإن البرلمان الذي يُراعي الجندر هو البرلمان الذي يستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنساء في تركيبته وهيكله وعملياته وأساليبه وعمله. وتعمل البرلمانات التي تراعي الجندر على إزالة الحواجز التي تعيق المشاركة الكاملة للنساء وتضرب مثلاً إيجابياً أو تكون بمثابة قُدوة للمجتمع عموماً. وتضمن هذه البرلمانات بأن عملياتها ومواردها تُستخدم بفعالية من أجل تعزيز المساواة في الجندر.



وإن البرلمان الذي يُراعي الجندر هو البرلمان الذي لا يوجد فيه عقبات – سواء كانت موضوعية أم هيكلية أم ثقافية – تعترض المشاركة الكاملة للمرأة والمساواة بين أعضائه من الذكور والإناث وكادره. فهو ليس مجرد مكان حيث يمكن للمرأة أن تعمل، وإنما هو مكان ترغب المرأة في أن تعمل وتساهم فيه. ويضربُ البرلمان الذي يُراعي الجندر مثلاً يُحتذى من خلال تعزيز المساواة في الجندر وتمكين المرأة في المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي، فإن البرلمان الذي يُراعي الجندر هو برلمان حديث؛ برلمان يلبّي ويعكس مطالب المساواة للمجتمع الحديث. وفي نهاية المطاف، هو برلمان أكثر كفاءة وفعالية وشرعية.



مجموعة شراكة الجندر التابعة للاتحاد البرلماني الدولي (IPU) تقدّم "خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر" ليجري تبنيها من قبل الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية (مدينة كويك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

الأهداف

تم تصميم خطة العمل لتدعم البرلمانات في جهودها لتصبح أكثر مراعاة للجندر. وتقدم طيفاً واسعاً من الإستراتيجيات في سبعة من مجالات العمل التي يمكن لجميع البرلمانات أن تنفذها بغض النظر عن عدد أعضائها من الإناث.

وهذه دعوة للبرلمانات لتعتبر خطة العمل هذه ملكاً لها وتنفذ بعض - بل - جميع إستراتيجيات الخطة على المستوى الوطني من خلال وضع أهداف ملموسة ومواعيد نهائية تتناسب وسياقها الوطني. كما أن البرلمانات مدعوة لتقوم على نحوٍ منتظم بمراقبة وتقييم مدى التقدم الذي تحرزه نحو هدف مراعاة الجندر.

ويستجيب البرلمان الذي يُراعي الجندر لاحتياجات ومصالح الرجال والنساء العاملين ضمن هيكله وعملياته وأساليبه وعمله.



تبني خطة العمل من قبل الدورة ١٢٧ للجمعية العمومية.



البرلمان الذي يراعي الجندر هو البرلمان الذي:

- ١- يعزز ويحقق المساواة في أعداد النساء والرجال في جميع هيئاته وهيكله الداخلية.
- ٢- يضع إطار سياسة للمساواة في الجندر يتناسب مع سياقه البرلماني الوطني.
- ٣- يدمج المساواة في الجندر في جميع أعماله.
- ٤- يعزّز ثقافة داخلية تحترم حقوق المرأة وتعزّز المساواة في الجندر وتستجيب لاحتياجات وواقع أعضاء البرلمان - رجال ونساء - لتحقيق توازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
- ٥- يقرّ ويبنى على المساهمات التي يقدمها أعضاؤه الذكور الذين يسعون إلى تحقيق المساواة في الجندر ويناصرون هذا الحق.
- ٦- يشجّع الأحزاب السياسية على القيام بدور مبادر واستباقي في تعزيز وتحقيق المساواة في الجندر.
- ٧- يزوّد كادره البرلماني بقدرات وموارد لتعزيز المساواة في الجندر، ويشجّع بشكل نشط على تعيين النساء والاستبقاء عليهنّ في مناصب عُليا، ويضمن إدماج المساواة في الجندر في جميع أعمال الإدارة البرلمانية.

خطة العمل
لبرمانات تراعي الجندر



الجزء

.....
مجالات العمل الرئيسية للخطة

مجال العمل الأول: زيادة عدد النساء في البرلمان وتحقيق المساواة في المشاركة

يمكن للمساواة في المشاركة أن تكون حافزاً لتنفيذ تغيّرات تُراعي الجندر ونتيجة مهمة لتغيّرات ناجحة تراعي الجندر.

الوصول إلى البرلمان

في حين أن تمثيل المرأة في البرلمان قد شهد زيادة بطيئة منذ منتصف القرن العشرين، إلا أنه ما يزال لا يتماشى مع التمثيل الأوسع للمرأة في المجتمع.

ومن شأن زيادة فرص الوصول إلى البرلمان من خلال التغيرات التي تراعي الجندر أن تساعد على زيادة عدد العضوات، الأمر الذي يمكن أن يدفع بدوره نحو تنفيذ إضافي لمبادئ المساواة في الجندر.

ومن أجل معالجة هذا الخلل في التوازن، يتعيّن على البرلمانات تنفيذ واحد أو أكثر من التدابير التالية:

- تمشياً مع سياقها الوطني، يمكن للبرلمانات أن تتبني تدابير خاصة لضمان اختيار أعداد أكبر من النساء من قبل الأحزاب للترشح للمقاعد "التي يسهل كسبها والفوز فيها"، واقتراح تعديلات على قوانين الانتخاب والديساتير الوطنية التي تنص على تخصيص مقاعد.
- إدانة أعمال العنف ضد المرشحات وعضوات البرلمان وتبني تدابير قانونية وعملية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال ومعاقبتها.
- إجراء حملات توعية حول أهمية تمثيل المرأة في البرلمان.
- دعم برامج الإرشاد والتوجيه وترويج عضوات البرلمان كنماذج يُحتذى بهنّ من خلال أدوات الاتصال الخاصة بالبرلمان وفي وسائل الإعلام.
- تيسير التشارك في الخبرات والممارسات الفضلى بين أعضاء البرلمان من خلال القيام بجولات دراسية إلى برلمانات أخرى في المنطقة والعالم.

تحقيق المساواة في المناصب والأدوار

في حين أن عدد النساء في البرلمان هو أمر مهم، إلا أن وجود نساء في مناصب قيادية في البرلمان هو بنفس القدر من الأهمية.

ويمكن النهوض بمبدأ البرلمانات التي تُراعي الجندر إذا احتلت النساء مناصب قيادية بصفتهم عضوات في البرلمان وعضوات رئيسيات في كادر البرلمان، حيث ستكون النساء في مناصب تمكنهن من التأثير على اتجاهات السياسات وتغيير الإجراءات والممارسات البرلمانية وستكون النساء بمثابة قُدوة للنساء الأخريات ويقدمن منظوراً مختلفاً في النقاشات.

ولتحسين مكانة المرأة القيادية وتحقيق قدر أكبر من المساواة في الجندر في المناصب القيادية، يتعين على البرلمانات تنفيذ واحد أو أكثر من التدابير التالية:

- اعتماد تدابير تنطوي على تمييز إيجابي وتعديل الأنظمة الداخلية وذلك لإعطاء الأفضلية للنساء على الرجال في المناصب البرلمانية (بما في ذلك رئاسة اللجان ومناصب قيادية في المكتب أو المجلس) في حال تساوي المؤهلات أو تناسبها مع تمثيلهن في البرلمان.
- تدوير المناصب القيادية البرلمانية بين الرجال والنساء على مدى فترة من الزمن.
- طرح مبدأ القيادة المزدوجة للهيكل البرلمانية، حيثما أمكن، من خلال تعيين رجل وامرأة.
- تشجيع التوزيع النسبي والعاقل لعضوات البرلمان على جميع اللجان، لأن يقتصر تمثيل المرأة على اللجان الخاصة بالمرأة والطفل والجندر والأسرة والصحة والتعليم.
- وتشجيع الأشخاص الذين يحتلون مناصب قيادية على توسيع المعايير المستخدمة في تقييم مدى صلة خبرة المرأة والرجل قبل دخولهم مُعترَك السياسة.

مجال العمل الثاني: تقوية تشريعات وسياسات المساواة في الجندر

يمكن للبرلمانات أن تكون أكثر مراعاة للجندر من خلال تنفيذ تشريعات وسياسات تدعم مبادئ المساواة في الجندر. ويمكن لطرح تشريع للمساواة في الجندر وإدماج الجندر أن يكون بمثابة محفّز فعال للتغيير الاجتماعي والثقافي في المواقف تجاه المساواة في الجندر.

ويمكن للبرلمانات كذلك أن تكون بمثابة قدوة للمجتمع عن طريق نصرة المساواة في الجندر من خلال تنفيذ سياسات إستراتيجية تراعي الجندر وخطط عمل وسياسات تشغيلية وسياسات داعمة.

تشريعات وطنية

بهدف تعزيز التغيير في المواقف الاجتماعية والثقافية تجاه المساواة في الجندر، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

● سنّ قوانين تعزّز وتحمي المساواة في الجندر؛ وأما في الحالات التي تم فيها سنّ قوانين المساواة في الجندر، ولكن تلك القوانين أصبحت قديمة أو في حال تمّ سنّها قبل أكثر من ١٠ سنوات، يتعيّن على البرلمانات أن تراجع هذه التشريعات لتتضمّن أطر إدماج الجندر وآليات لرصد وتعزيز التنفيذ.

وبهدف ضمان تفويض تشريعي لإدماج الجندر، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

● النظر في سنّ قانون و/أو آليات تقتضي مراجعة جميع سياسات وتشريعات الحكومة وتقييمها إزاء أثرها على الجندر وامتثالها بالتزامات الدولة بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.



مجموعة العمل حول "إدماج الجندر في جميع أعمال البرلمان"، جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

السياسات الإستراتيجية وخطط عمل البرلمان

من أجل أن تضطلع بدور قيادي وتكون بمثابة قدوة لنصرة المساواة في الجندر في المجتمع، يتعيّن على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- ◉ وضع سياسة للمساواة في الجندر تنص على ما يلي:
 - ◀ المسوّغ والتوجه الإستراتيجي لتنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل هذه.
 - ◀ أعمال ملموسة سيتخذها البرلمان لتناول مسألة المساواة في الجندر ضمن إطار زمني محدد.
 - ◀ مؤشرات لقياس مدى التقدّم المراقب بانتظام من خلال آلية رقابة برلمانية مناسبة.
- ◉ التأكد من أن موازنة البرلمان تراعي الجندر، ومن وجود تدابير مساءلة لرصد التقدّم المحرّز.



فتح باب النقاش حول "إحداث تحوّل في البرمانات لتحقيق المساواة في الجندر"، جلسة خاصة ترأسها رئيسة ورئيس برلمانين حول برمانات تراعي الجندر (مدينة كويك، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

السياسات التشغيلية والداعمة للبرلمان

- وضع سياسات للإعلام والتواصل
 - ◀ لضمان وجود فهم جيد لأهمية تعزيز المساواة في الجندر ومنح هذه المسألة أكبر قدر من الوضوح، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:
 - ◀ وضع إستراتيجية تواصل تحدّد الجمهور المستهدف والرسائل الرئيسية والطرق والأطر الزمنية.
 - ◀ عرض ونشر أنشطة ومخرجات المساواة في الجندر الخاصة بها في وسائل الإعلام أو من خلال قنوات التواصل الخاصة بالبرلمان، بما في ذلك موقعه الإلكتروني.
- وضع سياسات لمكافحة التحرش ومناهضة التمييز
 - ◀ لضمان أن جميع أعضاء البرلمان وكادره يعملون في بيئة خالية من جميع أشكال التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:
 - ◀ صياغة مدونة لقواعد السلوك تفتضي من جميع أعضاء البرلمان أن يكونوا محترمين ومهذبين، وتعاقب أية لغة أو سلوك فيه إيحاءات جنسية.
 - ◀ وضع وتنفيذ سياسات مناهضة التمييز ومكافحة التحرش تمثياً مع التشريعات الوطنية السارية على جميع أعضاء البرلمان وكادره. بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة لاستقبال الشكاوى ومعالجتها.
 - ◀ التأكد من أن اللغة المستخدمة في جميع الوثائق الرسمية، بما في ذلك الأوامر واللوائح الداخلية، تراعي الجندر (على سبيل المثال، استخدام الضمير المناسب للإشارة إلى الأعضاء تذكيراً وتأنيثاً، واستخدام عبارة "رئيسة اللجنة" وليس "رئيس اللجنة" إذا كان الشخص الذي يرأس اللجنة امرأة).

مجال العمل الثالث:

إدماج المساواة في الجندر في جميع أعمال البرلمان

لا يمكن معالجة حالات عدم المساواة في الجندر بشكل فاعل إلا إذا تم تصميم السياسات في جميع المجالات على نحو يتناول الاهتمامات والاحتياجات والمعوقات المحددة لكل من المرأة والرجل وفي الوقت نفسه يبيّن على القدرات والمساهمات الخاصة بكل منهما.

ويُعتبر إدماج اعتبارات الجندر في عمل البرلمان تعبيراً فعالاً يُراعي الجندر حيث أن إدماج الجندر هو عملية تعترف بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية القائمة بين النساء والرجال.

الالتزام بإدماج النوع الاجتماعي

يتعين على البرلمانات أن تُظهر التزامها بإدماج الجندر من خلال عرض وخلق فرص لدمج بُعد الجندر في جميع مجالات عملها. وفي هذا الصدد، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- تعزيز النقاشات بشأن التشريعات والموازنات، بما في ذلك الآثار الناجمة عن مشاريع القوانين وتخصيص النفقات على النساء والرجال والبنات والأولاد (على سبيل المثال، تخصيص الوقت أو عقد جلسة خاصة لمناقشة المخصصات والنفقات لتحقيق المساواة في الجندر في الموازنة).
- وضع مبادئ توجيهية أو حزمة أدوات واضحة وقائمة على الجندر لتقييم التشريعات (على سبيل المثال، وضع قائمة تحقّق على أساس الجندر لجميع التشريعات، بما في ذلك الموازنة).
- تخصيص وقت في ترتيب الأعمال لإجراء نقاشات خاصة حول المساواة في الجندر أو استجواب الوزراء حول موضوع الجندر تحديداً، وبنبغي تشجيع النساء والرجال على المشاركة في هذه النقاشات.

- التأكد من أن اللجان التي تحقّق في مسائل المساواة في الجندر لديها الوقت والموارد الكافية (بما في ذلك كادر متمرّس في الجندر) لتلبية تفويضها، وأن تتوفر لديها الفرصة لترفع تقريراً إلى الجلسة العامة حول عملها وتوصياتها بالإضافة إلى نفس الصلاحيات والمسؤوليات التي تتمتع بها أي لجنة برلمانية أخرى (كأن تطلب تقديم أدلة خطية والاستماع إلى الشهود والوزراء ورفع تقارير حول النتائج والتوصيات).
- ضمان وجود آلية رسمية بحيث تستطيع من خلالها الهيئة المكلفة بإدماج الجندر - سواء كانت كتلة نساء غير رسمية أو لجنة برلمانية مختصة - أن ترفع تقريرها حول دراساتها للتشريعات وتمحيصها إلى الجهات السياسية الرئيسية في البرلمان. وفي الحالات التي لا يتم فيها تقديم تقارير، ينبغي بيان الأسباب وراء ذلك.

تأسيس هيكل وآليات لإدماج الجندر

يتضمن إدماج الجندر، جزئياً، الأنشطة التالية: الحصول على بيانات مصنّفة حسب الجندر ومعلومات نوعية حول وضع الرجال والنساء؛ وإجراء تحليل للجندر يسلط الضوء على الفوارق بين النساء والرجال والبنات والأولاد من حيث توزيع الموارد والفرص والمعوقات والسلطة الخاصة بهم في سياق معيّن؛ ووضع آليات رصد وتقييم تراعي الجندر، بما في ذلك وضع مؤشرات لقياس مدى الوفاء بأهداف المساواة في الجندر ومدى تحقيق تغيّرات في علاقات الجندر.

ويتعيّن على البرلمانات أن تعتمد واحدة أو أكثر من الآليات التالية التي تُعتبَر الأنسب لسياقها:

- **لجنة برلمانية مختصة معنية بالمساواة في الجندر** مكلفة بمراجعة سياسات وتشريعات وموازنات الحكومة من منظور الجندر، حيث يستطيع أعضاء اللجنة استجواب طيف واسع من المجموعات والأفراد، بما في ذلك الوكالات والهيئات العامة والأكاديميين والمنظمات والمؤسسات الخاصة، والتماس آرائهم في البرامج



مجموعة العمل حول "بناء ثقافة وبنية تحتية تُراعيان الجندر في البرلمانات"، جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

والأنشطة الحكومية الفعالة، وحيث يمكن أيضاً بناء أواصر قوية بين اللجنة والأجهزة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث والجامعات.

- **إدماج الجندر في جميع اللجان البرلمانية**، بحيث يكون جميع أعضاء اللجان – رجالاً ونساءً – مَفَوَّضِينَ بالتصدّي لمضامين الجندر الناتجة عن السياسات والمسائل التشريعية وشؤون الموازنة التي ينظرون فيها حسب الاقتضاء، وذلك بدعم من الكادر البحثي المتخصص في شؤون الجندر في البرلمان.
- **مجموعة النساء البرلمانيات** ذات استحقاق خاص بمسائل المساواة في الجندر، تتألف من النساء (والرجال، في حال وجود رغبة في ذلك) اللواتي يعملن على وضع أجندة متّفق عليها. وتعتمد المجموعة الفعالة على علاقات قوية مع الأجهزة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث والجامعات.
- **مجموعة مرجعية (استشارية) لرئيس البرلمان** حول المساواة في الجندر مؤلفة من أعضاء البرلمان من الذكور والإناث من مختلف ألوان الطيف السياسي، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس البرلمان وتحدّد توجه وأجندة المساواة في الجندر الخاصة بالبرلمان.
- **وحدات بحوث تقنية** حول المساواة في الجندر أو **كادر المكتبة/البحث** ذوو الخبرة في الجندر ممن يستطيعون الوصول إلى معلومات وكتب وحواسيب وقواعد بيانات محدّثة على الإنترنت وممن يستطيعون المساعدة في التحليلات القائمة على الجندر.

مجال العمل الرابع:

إنشاء أو تحسين بنية تحتية وثقافة برلمانية تراعي الجندر

يُشبه البرلمان أي مكان عمل آخر، وبناء عليه، ينبغي أن يكون بمثابة نموذج للمجتمع بالتمسك بمبادئ مراعاة الجندر من خلال توفير السياسات والبنية التحتية الصديقة للأسرة، وتنفيذ سياسات متعلقة بمنع التمييز والتحرش، وسياسات حول التوزيع العادل للموارد والمرافق البرلمانية.

تيسير تحقيق التوازن بين العمل والأسرة

من أجل ضمان أن سياسات مكان العمل وبنية التحتية تعكس واقع العمل والأسرة المعاصر الذي يواجهه أعضاء البرلمان من الذكور والإناث، واعترافاً بحقيقة أن النساء في مختلف أنحاء العالم ما يزلن يقضين وقتاً غير متكافئ في منح الرعاية، يتعين على البرلمانات أن تقوم بما يلي:

- إعادة ترتيب ساعات الجلسات (على سبيل المثال بضغط أسابيع الجلسات، ووضع جداول زمنية تبدأ مبكراً، وتجنب التصويت في وقت متأخر، ومواءمة أوقات الجلسات مع التقويم المدرسي) ليتمكن أعضاء البرلمان من العودة إلى دوائريهم الانتخابية وقضاء مزيد من الوقت مع أسرهم.
- تخصيص مكان في مبنى البرلمان لإنشاء مركز لرعاية الطفل وغرفة للأسرة بحيث يكون أعضاء البرلمان قريبين من أطفالهم خلال فترة انعقاد البرلمان.
- ضمان تمتع أعضاء البرلمان - رجالاً ونساءً - بإجازة أبوة/أمومة عند ولادة أطفالهم.
- النظر في بدائل في الحالات التي لا يمكن فيها أخذ إجازة أبوة/أمومة طويلة الأجل، مثل قبول هذه الإجازة كسبب مشروع للتغيب عن أحد أيام الجلسات، بالإضافة إلى "المهام الرسمية".

- إعطاء عضوات البرلمان اللواتي ما زلن يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية الفرصة لاستخدام طريقة التصويت بالوكالة أو التصويت بالاقتران/المبادلة بحيث لا يضطرن لحضور الجلسة.

تعزيز ثقافة عمل خالية من التمييز والتحرش

لضمان مكان عمل آمن ومحترم وخالي من التمييز والتحرش، يتعين على البرلمان أن تقوم بما يلي:

- إجراء تحليل قائم على الجندر للطقوس البرلمانية وقواعد اللباس/الهندام وأشكال المخاطبة واللغة والاتفاقات والقواعد المستخدمة بشكل شائع.
- عقد ندوات تدريبية لزيادة الوعي بقضايا الجندر لجميع أعضاء البرلمان وضمان بأن التدريب التعريفي الذي يُجرى للأعضاء الجدد يُراعي الجندر. ويمكن لهذا أن يأخذ شكل تقديم التوجيه والإرشاد لعضوات البرلمان الجددات أو ربط النساء بأعضاء برلمان من ذوي الخبرة (سواء كانوا رجالاً أو نساء) أو تقديم عروض من قبل عضوات البرلمان القدامى حول إستراتيجيات التكيف في البيئة البرلمانية.

توفير موارد ومرافق عادلة

لضمان أن مرافق البرلمان تناسب احتياجات الرجال والنساء وأن الموارد موزعة بالتساوي، يتعين على البرلمان أن تقوم بما يلي:

- إجراء تقييم جندي للمرافق المتوفرة لجميع أعضاء البرلمان.
- ضمان توفير البدلات واستحقاقات السفر لغايات برلمانية إلى أعضاء البرلمان بإنصاف وشفافية وضمان تحقيق توازن جندي في الوفود البرلمانية، حيثما أمكن.

مجال العمل الخامس: ضمان تشارك جميع أعضاء البرلمان في مسؤولية المساواة في الجندر – رجالاً ونساءً

لن يتم التوصل إلى برلمان يُراعي الجندر، استناداً إلى الهدف الأسمى لتحقيق المساواة في الجندر في جميع هياكله وأساليبه وعمله، دون دعم ومشاركة أعضاء البرلمان من الرجال. حيث أدت القيم الاجتماعية المتغيرة وزيادة الوعي في الجندر بين الرجال إلى عقد شراكات أقوى بين الرجال والنساء حول موضوع المساواة في الجندر.

ويتعين على البرلمانات أن تعتمد إستراتيجيات تعزز عقد هذه الشراكات، بما في ذلك من خلال:

- تعزيز المشاركة في رعاية التشريعات المتعلقة بالمساواة في الجندر من قبل أعضاء البرلمان من الرجال والنساء.
- تعيين عضو وعضوة برلمان بمنصب رئيسين مشاركين و/أو نائبين رئيس للجنة المساواة في الجندر.
- إنشاء لجنة تحقيق في قضايا سياسات الجندر التي تهم الرجال.
- تشجيع شمول الرجال في الفعاليات والمناسبات البرلمانية المتعلقة بالاعتراف بالقضايا المتعلقة بالجندر، مثل يوم المرأة العالمي واليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.
- ضمان توازن الجندر في الجولات الدراسية وفي الوفود الدولية حول المساواة في الجندر أو إدماج الجندر.
- تقديم برامج تدريب تراعي الجندر لأعضاء البرلمان من الرجال.



الجزء

مجالات العمل الرئيسية للخطة



جلسة خاصة حول برلمانات تراعي الجندر (مدينة كوبيك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

مجال العمل السادس: تشجيع الأحزاب السياسية لتكون نصيرة المساواة في الجندر

عادة ما تكون الأحزاب السياسية هي الشكل السائد للتنظيم السياسي والآلية التي يقوم من خلالها الرجال والنساء بمتابعة تنفيذ أجندة تشريعية فيما يتعلق بتحقيق المساواة في الجندر. يتعين على البرلمانات أن تشجع الأحزاب السياسية على اعتماد التدابير التالية التي تراعي الجندر:

زيادة عدد النساء في صفوفها من خلال:

- التفكير في تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز دخول المرأة إلى البرلمان والاستبقاء عليها في البرلمان.
- ترقية الرجال والنساء على قدم المساواة لتولي جميع المناصب القيادية في هيئاتها التنفيذية.
- إقرار خطط التدريب والتوجيه التي تزاوج ما بين أعضاء البرلمان المنتخبين مع النساء المؤهلات المهمات في الترشح للانتخابات، بما في ذلك عقد دورات حول الجوانب المختلفة للحملات الانتخابية والتدريب في العلاقات الإعلامية.
- إنشاء شبكات دعم للمرشحات في الانتخابات وللنساء المنتخبات بهدف تحسين معدلات الاستقطاب والاستبقاء.

وضع ترتيبات اجتماعات وممارسات عمل تراعي الجندر من خلال:

- تحديد مواعيد اجتماعات لا تتوافق مع المسؤوليات الأسرية الأخرى.
- احترام الفترة المتوقعة للاجتماعات بحيث يتمكن الأعضاء من الوفاء بالالتزامات الأسرية الأخرى.

وضع آليات لإدماج الجندر من خلال:

- وضع خطة شاملة للمساواة في الجندر بإستراتيجيات واضحة لإدماج الجندر ولجان حزبية مختصة للإشراف على تنفيذ تلك الإستراتيجيات ورصدها وتقييمها.
- تشجيع الأحزاب السياسية على استخدام لغة تراعي الجندر في وثائقها.

التوزيع العادل لمناصب اللجان البرلمانية

بين الرجال والنساء من خلال:

- تشجيع الأحزاب على تبني أسلوب شفاف في تعيين أعضاء اللجان وتعيينهم في مناصب قيادية في تلك اللجان بطريقة توفّق على نحو أفضل بين القدرات المتنوعة للأعضاء وخبرتهم في العمل وتفضيلاتهم فيما يتعلق بمهام اللجان. وتستطيع الأحزاب أيضاً أن تفضّل النساء على الرجال في حال تساوي مؤهلاتهم.

مجال العمل السابع:

تعزيز مراعاة الجندر والمساواة في الجندر بين كادر البرلمان

تُعتبر البرلمانات التي تراعي الجندر نصيرة المساواة في الجندر، ليس لأعضائها فحسب، وإنما للكوادر العديدة التي تدعمهم. ويتعيّن على الإدارات البرلمانية أن تراجع ثقافة مكان العمل الخاص بها وُبنيتها التحتية، وأن تعمل لضمان قدرة جميع أفراد الكادر على دعم البرلمان في تحقيق أهداف المساواة في الجندر الخاصة به. وفي هذا الصدد، يتعيّن على البرلمانات وإداراتها أن تقوم بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات لمناهضة التمييز ومكافحة التحرش تنطبق على جميع أفراد كادر البرلمان، بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة لاستقبال الشكاوى ومعالجتها.
- تقييم عدد النساء وأقدميتهن في الإدارة البرلمانية.
- إنشاء لجنة أو تكليف لجنة قائمة بمهمة دراسة التنفيذ المحتمل لسياسات التمييز الإيجابي التي تمنح الأفضلية للنساء على الرجال في شغل المناصب البرلمانية في حال تساوي المؤهلات وحيث لا يوجد تمثيل كافٍ للنساء في مستويات القيادة.
- توفير ندوات تدريبية في مجال التوعية حول الجندر لجميع أفراد كادر البرلمان لشرح مبادئ المساواة في الجندر ولماذا يُعتبر البرلمان الذي يُراعي الجندر في مصلحة الجميع.
- بناء قدرات كادر البرلمان لإجراء تحليلات قائمة على الجندر للتشريعات والموازنات والسياسات.



الجزء

مجالات العمل الرئيسية للخطة



REPORTS AND DOCUMENT No. 65 - 2011

Gender-Sensitive Parliaments

A Global Review of Good Practice



برلمانات تراعي الجندر: استعراض عالمي للممارسات الفضلى.

خطة العمل
لبرمانات تراعي الجندر



الجزء

.....
تنفيذ خطة العمل

إطلاق وتنفيذ الإصلاح الذي يُراعي الجندر في البرلمان

مراعاة الجندر هو هدف يجب أن تبذل جميع البرلمانات قصارى جهدها لتحقيقه. ولتحقيق هذا الهدف، يتعيّن على البرلمانات أن تصمّم عملية تتناسب مع أوضاعها الوطنية ويجب أن تتضمن العناصر الأساسية التالية:

التقييم

يتعيّن على البرلمانات المهمة في تقييم مستوى مراعاة الجندر فيها أن تقوم بما يلي:

- استخدام حقيبة أدوات التقييم الذاتي لمراعاة الجندر الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي. وليست الغاية من التقييم الذاتي تصنيف البرلمانات وإنما مساعدة البرلمانات على تحديد نقاط قوتها ومواطن ضعفها إزاء الممارسات الفضلى الدولية. وتوفّر حقيبة الأدوات إطاراً للنقاش بين أعضاء البرلمان. وتقتضي هذه الطريقة إجابة أسئلة حول الطريقة التي يتم فيها إدراج المساواة في الجندر في ثقافة البرلمان وعمله.
- استخدام هيكلها الداخلية لتقييم مستوى مراعاة الجندر في البرلمانات، مثل لجنة التدقيق أو غيرها من لجان مراجعة الأعمال. وفي هذه الحالة، يمكن دعوة جهات معنّية خارجية مثل مجموعات المجتمع المدني والأجهزة الوطنية للمرأة ومعاهد البحوث لتتشارك في آرائها حول حالة مراعاة الجندر مع اللجنة ورفع توصيات من أجل التغيير. ثم تقوم اللجنة بتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجلسة العامة أو قيادة البرلمان لغاية المناقشة واتخاذ مزيد من الإجراءات.

التنفيذ

بغض النظر عن الطريقة المستخدمة، من الأهمية بمكان أن تنظر البرلمانات في أهمية المساواة في الجندر والطريقة التي تعزّز فيها هذا الهدف ليس لجمهور ناخبها فقط، وإنما لأعضائها أيضاً.

وتكمن الخطوة الأولى في إجراء جرد، وبعدها تستطيع البرلمانات أن تضع وتنفذ خارطة طريقة للإصلاح تتضمن أهدافاً وإجراءات ومواعيد نهائية ملموسة تتناسب مع سياقها الوطني. ولهذا فهي تحتاج إلى تأمين موارد.

الرصد

يتعيّن على البرلمانات أن تحدد هيئة تعهد إليها تحديداً برصد تنفيذ خطة العمل لبرلمانات تُراعي الجندر والجهود المبذولة لتحقيق هدف مراعاة الجندر.

الترويج

يتعيّن على البرلمانات أن تُظهر وتوضّح الإصلاحات التي أجريت والنتائج التي تحقّقت. ويتعيّن على البرلمانات أن تتخذ إجراءات على المستوى الدولي لتعزيز مبدأ المساواة في الجندر في جميع المؤسسات البرلمانية الدولية وتشجيع المشاركة المتساوية للمرأة فيها.

وتُعتبر الإرادة والالتزام السياسيان أمرين أساسيين لتحقيق هذا كله.

دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم البرلمانات التي تراعي الجندر

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أظهر الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بإجراء بحوث عالية الجودة وذات منحى عملي حول الجندر والبرلمان. ويتمتع الاتحاد بموقف متفرد لدعم البرلمانات الأعضاء في جهودها لتصبح مراعية للجندر، ويتعهد الاتحاد من خلال هذه الخطة بما يلي:

الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز برلمانات تراعي الجندر من خلال:

- ضمان التزام رفيع المستوى بالخطة بين الأعضاء ومتابعة منتظمة للخطة في اجتماعاته.
- الترويج للخطة، بما في ذلك من خلال موقعه الإلكتروني وبرنامج شراكة الجندر وأنشطة المساعدة الفنية التي يقدمها.
- دعم جميع البرلمانات الوطنية في إجراء تقييم ذاتي لمراعاة الجندر بحلول عام ٢٠٣٠.
- تشجيع البرلمانات على وضع خطط عمل وإنشاء آليات رصد تهدف إلى تقوية تنفيذ خطط عمل البرلمان.
- تقوية التعاون حول تعزيز برلمان يُراعي الجندر مع منظمات شريكة إقليمية ومنظمات دولية ذات صلة.

بناء القدرات الداخلية حول المساواة في الجندر وإدماج الجندر من خلال:

- تنفيذ إستراتيجية لإدماج الجندر.
- ضمان أن تدريبات التطوير المهني لجميع أفراد كادر الاتحاد البرلماني الدولي تُراعي الجندر.
- الالتزام بإدماج المساواة في الجندر في جميع مفاصل عمل أمانة الاتحاد.

إدراج قضايا المساواة في الجندر بشكل منهجي على أجندة النقاشات مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الشريكة والمنظمات البرلمانية الإقليمية، من خلال:

- تكليف "مجموعة شراكة الجندر" بمسؤولية إجراء مراقبة منتظمة لمدى مراعاة البرلمانات للجندر.
- ضمان إدماج الجندر في جميع أنشطة المساعدة الفنية.
- تعزيز عمله على برلمانات تراعي الجندر في جميع المحافل الدولية.

خطة العمل
لبرمانات تراعي الجندر

الملحق

تعريفات أساسية

الجنـدر*

الخواص والسّمات الاجتماعية المرتبطة بكون الإنسان ذكر أو أنثى والعلاقات ما بين النّساء والرجال والبنات والأولاد. وتنشأ هذه السّمات والعلاقات اجتماعياً ويجري تعلّمها من خلال التنشئة الاجتماعية. ويتضمن مفهوم الجندر أيضاً توقعات حول السّمات والاستعدادات والسلوكيات المحتملة لكل من النّساء والرجال، وعند تطبيقه على التحليل الاجتماعي، فإنه يكشف الأدوار المحدّدة اجتماعياً. وتجدر الإشارة إلى أن الجنس والجنـدر لا يعينان الشيء نفسه. ففي حين يشير الجنس إلى الفروقات البيولوجية، فإن الجنـدر يشير إلى الفروقات الاجتماعية، التي يمكن تعديلها من منطلق أن هوية الجنـدر وأدواره وعلاقاته يحددها المجتمع.

إدماج الجنـدر*

عملية تقويم والنظر في الآثار المترتبة على النّساء والرجال لأي عمل مخطط له - بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج - على جميع المستويات وفي جميع المجالات. ويُنظر إلى هذا المفهوم على أنه إستراتيجيات تضع قضايا الجنـدر في صميم السياسة العامة وقرارات البرامج والهيكل المؤسسية وتخصيص الموارد. ويجب أن يساهم إدماج المساواة في الجنـدر ضمن عمل البرلمان في تنفيذ ومراقبة فعّالين للسياسات التي تلبّي احتياجات واهتمامات كل من الرجال والنّساء.

برلمان يُراعي الجنـدر*

هو البرلمان الذي يستجيب لاحتياجات واهتمامات ومصالح كل من الرجال والنّساء في هياكله وعملياته وأساليبه وعمله. وتعمل البرلمانات التي تراعي الجنـدر على إزالة الحواجز أمام المشاركة الكاملة للمرأة وتقديم مثال أو نموذج إيجابي للمجتمع بأسره.

موازنة تراعي الجندر*

نهج يهدف إلى إدماج الجندر في رسم السياسات الاقتصادية ويسعى إلى تحويل عملية الموازنة بأكملها. ولا تشير موازنة الجندر إلى النفقات المخصصة للنساء فحسب، وإنما تشير أيضاً إلى تحليل الموازنة بأكملها من منظور الجندر، بما في ذلك الأمن، الصحة، التعليم، الأشغال العامة، إلى آخره، من أجل ضمان أن المخصصات والآثار المترتبة عليها تستجيب لاحتياجات كل من النساء والرجال.

العنف القائم على الجندر**

أفعال الإيذاء البدني أو العقلي أو الاجتماعي (بما في ذلك العنف الجنسي) التي يتم ارتكابها أو التهديد بها بنوع من القوة (مثل العنف أو الإكراه أو التلاعب أو الخداع أو التوقعات الثقافية أو الأسلحة أو الظروف الاقتصادية) والموجهة ضد شخص بسبب أدوار أو توقعات الجندر الخاصة به أو بها في مجتمع أو ثقافة. وإن الشخص الذي يواجه عنفاً قائماً على الجندر ليس لديه خيار: فهو/هي لا يستطيع أن يرفض أو ينظر في خيارات أخرى دون عواقب اجتماعية أو بدنية أو نفسية خطيرة. وتتضمن هذه الأشكال العنف الجنسي أو الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي أو الاستغلال الجنسي أو الزواج المبكر أو الزواج القسري أو التمييز في الجندر أو الحرمان (من التعليم والطعام والحرية على سبيل المثال) وختان الإناث.

* تم أخذ التعريفات من مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة حول قضايا الجندر (UN/OSAGI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونسكو من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعنوان "مداخل سريعة إلى تمكين المرأة والمساواة في الجندر في مجموعات الحوكمة الديمقراطية" نيويورك، ٢٠٠٧، والمسح الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) بعنوان "المساواة في السياسة: مسح للنساء والرجال في البرلمانات" جينيف، ٢٠٠٨.

** لقد تم تعديل التعريف من مركز المعرفة الافتراضي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد تم الدخول آخر مرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

يدعم برنامج شراكة الجندر في الاتحاد البرلماني الدولي الجهود التي تبذلها البرلمانات لمراعاة الجندر، من خلال:

- ◉ جمع معلومات مقارنة وأمثلة على الممارسات الجيدة؛
- ◉ تطوير أدوات لتقييم مستوى مراعاة البرلمانات للجندر (تتوفر حقيبة أدوات التقييم على www.ipu.org)؛
- ◉ تيسير إجراء تمارين التقييم من خلال توفير خبراء ومعلومات وأدوات؛
- ◉ إثراء خطط الإصلاح من خلال توفير ممارسات جيدة مقارنة وخبرات متخصصة؛
- ◉ المساعدة في زيادة الوعي وبناء المعرفة حول برلمانات تراعي الجندر من خلال تنظيم ندوات وورش عمل إقليمية ووطنية؛
- ◉ توفير برامج بناء قدرات متخصصة حول مسائل الجندر لأعضاء البرلمان وكوادر البرلمانات؛
- ◉ دعم مجموعات النساء البرلمانيات و/أو اللجان الدائمة التي تتعامل مع مسائل الجندر من خلال تقوية قدراتها وأدواتها وطرائق عملها؛
- ◉ توفير نصائح وخبرات تشريعية في صياغة تشريعات و/أو لوائح داخلية تراعي الجندر.

لأية طلبات أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بنا على:

postbox@ipu.org



الاتحاد البرلماني الدولي

5 Chemin du Pommier
CH - 1218 Le Grand-Saconnex

جنيف سويسرا

هاتف: +41 22 919 41 50

فاكس: +41 22 919 41 60

البريد الإلكتروني: postbox@mail.ipu.org

الموقع الإلكتروني: www.ipu.org

مكتب المراقب الدائم

للاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمم المتحدة

الاتحاد البرلماني الدولي

336 East 45th Street, Tenth Floor

New York, N.Y. 10017

الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: +1 212 557 58 80

فاكس: +1 212 557 39 54

البريد الإلكتروني: ny-office@mail.ipu.org